AHMED MUBARK BASHEER
أحمد مبارك بشير

الزراعة في اليمن

الفرص الممكنة

الاصدار 2

2026

الدليل	ورقة سياسات استكشافية الزراعة في اليمن، الفرص الممكنة! الإصدار 2
رقم الاصدار	AMB- AY 02- FEB 2026
هذا الإصدار	نسخة منقحة من الإصدار الأول (الزراعة في اليمن) التي نشرتها في نوفمبر 2020.
الناشر	AMB
للمتابعة	https://magic.ly/ambmacpc
هذا الوثيقة "هدية معرفية"، ومع ذلك، جميع الحقوق محفوظة © 2026 للمؤلف.	

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(1) ملخص: 3

(2) المقدمة: 5

(3) المنهجية 8

(4) الوضع الراهن للقطاع الزراعي في اليمن: 10

4.1. السياق السكاني والديموغرافي: 10

4.2. الإنتاج الزراعي: 11

4.2.1. المساحة الإنتاجية والإنتاج النباتي: 11

4.2.2. الإنتاج الحيواني: 13

4.2.3. المحاصيل النقدية: 15

4.2.4. خلاصة الإنتاج الزراعي (فجوة الميزان التجاري): 16

4.3. الكفاءة الزراعية: 17

4.3.1. الفقر المائي: 17

4.3.2 مصادر المياه وفجوة الحصاد: 18

4.3.3. أنظمة الري بالطاقة الشمسية بين الاستدامة والهدر: 19

(5) التحديات الهيكلية ومحركات التحول الاستراتيجي: 20

5.1. الحصاد الاستراتيجي لمياه الأمطار: 20

5.2. وهم الاكتفاء الذاتي وإشكالية تكلفة الفرصة البديلة: 21

5.3. من اقتصاد القات إلى نهضة البن المختص: 21

5.4. الزراعة الذكية (المائية والعمودية): 22

5.5. حوكمة الاستثمار والبيئة التشريعية: 23

5.6. هندسة سلاسل القيمة الزراعية: 24

5.7. فجوة الكفاءات والبنية المؤسسية: 26

(6) نحو رؤية استراتيجية متكاملة ومستدامة: 31

(7) وختاماً: 34

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(1) ملخص:

- تقدم هذه الورقة الاستكشافية تشخيصاً هيكلياً دقيقاً لواقع القطاع الزراعي في اليمن لعام 2026، متجاوزةً السرديات الكلاسيكية لتسليط الضوء على المفارقات الاقتصادية والبيئية التي تهدد استدامة هذا القطاع الحيوي، فرغم أن الزراعة تستوعب نحو 20% من القوى العاملة وتساهم بنسبة 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاع يعاني من "دورة نقدية داخلية مغلقة" لا ترفد ميزان المدفوعات، بل تعمق العجز التجاري الذي يتجاوز 4 مليارات دولار(وقد يصل الى ضعف هذا الرقم)، مدفوعاً بالاعتماد شبه الكلي على استيراد الغذاء (85%) واستنزاف الموارد الجوفية في محاصيل غير استراتيجية كـ "القات".
- تحذر الورقة من استمرار التخطيط التنموي القائم على أوهام "الاكتفاء الذاتي المائي" لزراعة محاصيل شرهة للمياه كالقمح، وتدعو إلى تبني استراتيجية "استيراد المياه الافتراضية"، وتوجيه الموارد المائية الشحيحة التي تتراجع بمعدلات خطيرة تنذر بجفاف الأحواض الرئيسية بحلول 2030 نحو المحاصيل النقدية ذات الميزة التنافسية العالمية مثل "البن المختص".
- ولتحقيق هذا التحول الاستراتيجي، تضع الورقة بين يدي صانع القرار والمستثمرين مصفوفة سياسات وتدخلات متكاملة ترتكز على أربعة محاور رئيسية:

1) الانتقال من الحلول الفردية إلى الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية، كإنشاء السدود، وبناء أحواض وأنهار صناعية للاستفادة من مياه الأودية والسيول، وإقرار كود هندسي لحصاد المياه من الطرق السريعة وإعادة تدوير المياه المعالجة. كما تؤكد على فرض حوكمة صارمة على مشاريع الري بالطاقة الشمسية لمنع "فخ الاستدامة" وتفاقم النزيف الجوفي.
2) تقليص الفاقد الزراعي الذي يتراوح بين 30-40% عبر الاستثمار المكثف في البنية التحتية اللوجستية، ومرافق التبريد وما بعد الحصاد، وتحفيز قطاع التصنيع الزراعي.
3) تحفيز الاستثمار المؤسسي في التقنيات الخاضعة للرقابة (الزراعة المائية والعمودية) لتجاوز تحديات التصحر، وندرة الأراضي، والتغير المناخي.
4) تحديث المنظومة التشريعية لتحفيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتسهيل اندماج الحيازات الصغيرة وتأسيس الشركات المدنية، مع تنفيذ برامج وطنية لسد فجوة "الأمية المهنية" للكوادر الزراعية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

- تخلص الورقة إلى أن إنقاذ الزراعة اليمنية وتحويلها إلى محرك نمو اقتصادي يتطلب إرادة سياسية حازمة، واستثمارات سيادية جريئة، وتنسيقاً عالي المستوى لسد الفجوة بين الواقع الهش والطموح الممكن.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(2) المقدمة:

قال تعالى:
لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (15)
الآية من سورة سبأ.

1. على الرغم من ان تضاريس اليمن تضاريس صعبة، وغياب الأنهار الدائمة، واعتماد البلاد شبه الكلي على مياه الأمطار الشحيحة والمخزون الجوفي، وهو ما ينعكس في انحسار المساحة الزراعية إلى ما يقارب **2%** فقط من إجمالي مساحة البلاد، إلا أن القراءة المتأنية للتاريخ تكشف قدرة استثنائية للإنسان اليمني على ترويض هذه التحديات، ففي الماضي، ابتكر اليمنيون أنظمة ري وهندسة مائية متقدمة، خلدتها الآية السابقة من سورة سبأ ، والتي مكنتهم من تحويل بيئتهم الصعبة إلى "جنات معروشات"، غير أن استحضار هذا الإرث اليوم يجب ألا يعمينا عن حقيقة أن المعطيات الديموغرافية والبيئية للحاضر لم تعد تماثل الماضي، مما يحتم علينا التفكير بأدوات عصرنا لمعالجة أزماتنا.
2. ما اثارني أكثر عند قراري كتابة هذا المبحث وهذا التحديث، التساؤل: هل اليمن، بمعطياته الراهنة، "بلد زراعي" حقاً؟ ، وهل يمكن بناء استراتيجية نموه الاقتصادي المستقبلي على الزراعة وحدها؟ للإجابة، عن هذا ، دعونا نفكك إحدى أبرز السرديات المرتبطة بالاقتصاد الزراعي اليمني: "أسطورة البن". لا شك أن علامة "موكا" التجارية لعبت دوراً تاريخياً في تشكيل التوجه الاستهلاكي والإنتاجي العالمي، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن صادرات القهوة اليمنية في القرن التاسع عشر تراوحت بين 20 إلى 57 ألف طن [1]، لكن، بوضع هذه الأرقام في سياق الاقتصاد العالمي المعاصر، نجد أنها لا تمثل وزناً حقيقياً، فحجم إنتاج اليمن من البن في عام 2019 لم يتجاوز 20 ألف طن تقريباً،[2] وهو ما يمثل نسبة هامشية جداً (0.002%) من استهلاك عالمي يقارب 10 ملايين طن، فالمقارنة بين ريادة البن اليمني قديما ومكانته اليوم هي مقارنة تفتقر للعدالة المنهجية، إذ تتجاهل ثلاثة محددات متغيرة تعيد تشكيل "أضلاع القوة" لأي قطاع:
   1) حجم الاقتصاد وهيكلة القطاع الخاص،
   2) الاستقرار السياسي وكفاءة الإدارة الحكومية،

[1] https://www.youtube.com/watch?v=5H3a9GNHIak&feature=youtu.be ، حلقة خواطر عن البن في اليمن.
[2] تتباين التقديرات التاريخية، فبينما تشير تقارير منصة "حلم أخضر" إلى اقتراب الصادرات من 20 ألف طن أشار الإعلامي أحمد الشقيري في سلسلة "خواطر" إلى وصولها لحوالي 57 ألف طن مطلع القرن التاسع عشر.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

3) التحولات المجتمعية والأنماط الثقافية.

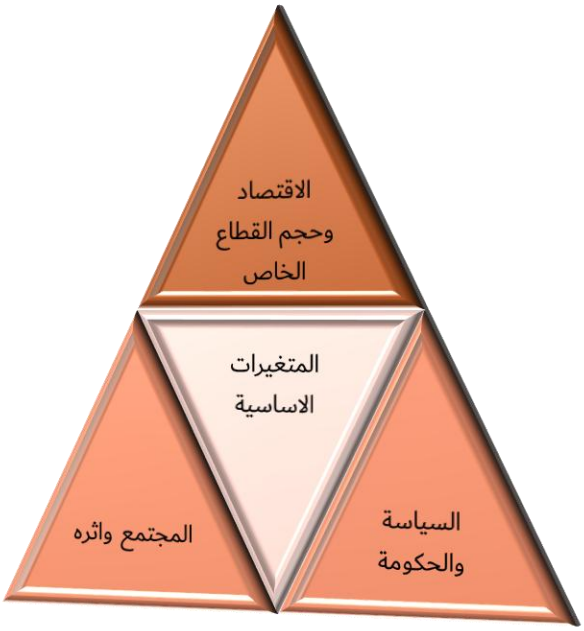

3. لفهم هذه المحددات، يكفي أن ندرك أن عدد سكان اليمن في سبعينيات القرن العشرين لم يتجاوز 6 ملايين نسمة تقريباً وربما أقل، بينما نشهد اليوم تضاعفاً سكانياً كبيراً عن هذا الرقم، وهذا مع تغير الأنماط الثقافية ومزاج الاستهلاك المحلي جذرياً، فاستهلاك القهوة لم يكن مألوفاً لدى شريحة واسعة من اليمنيين "تحديداً المحافظات الشمالية" (بل يفضلون "قشر البن")، لكن اليوم بفعل العولمة وتوجهات الشباب اصبح استهلاك البن جزءاً أساسياً من الثقافة الاستهلاكية اليومية، هذا التغير يفرض أمامنا، أن استهلاكنا المحلي في حالة تنامي يلتهم فرص التصدير، بل ويحفز على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي، في ظل غياب استراتيجية منهجية لتحفيز الاستثمار الرأسمالي القادر على توسيع قاعدة الإنتاج، خاصة وأن الاستثمار في محصول نقدي كالقهوة بطيء النمو ويتطلب استدامة طويلة الأمد.
4. بناءً على ما سبق، يتحتم علينا مواجهة الافتراضات الكلاسيكية التي سادت التخطيط التنموي لعقود، والتي روجت طويلاً لإمكانية تحويل اليمن إلى "سلة غذائية" قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق، وتحديداً في زراعة المحاصيل الاستراتيجية الشرهة للمياه كالقمح، يمثل هذا التوجه قصوراً منهجياً خطيراً في الرؤية الاقتصادية، فهو يصطدم بحائط صلب من العوائق الجغرافية، والضعف المؤسسي في إدارة حصاد المياه، والاستنزاف الجائر للأحواض الجوفية، فالإصرار على استنساخ نماذج زراعية لا تتوافق مع "الميزات التنافسية" لليمن لا يحقق الأمن الغذائي، بل يعجل بالكارثة البيئية، ويهدر الموارد المحدودة

جميع الحقوق محفوظة © 2026

التي كان الأجدر توجيهها نحو محاصيل نقدية ذات قيمة مضافة عالية، وهنا يكمن التصحيح حيث يبدأ بتفكيك هذه المنظومة، وإعادة هندستها وفق أسس استثمارية حديثة تتبنى الزراعة الذكية، في البيئات الخاضعة للرقابة، وتعظيم سلاسل القيمة.

5. من ناحية أخرى، ينبغي ألا نقع في فخ حصر آفاق النمو الاقتصادي في الزراعة وحدها، فاليمن يمتلك ميزات تنافسية سيادية لم تستغل بعد، في مقدمتها "الاقتصاد الأزرق" المتمثل في الشريط الساحلي الممتد، والموانئ، والأرخبيلات القادرة على استقطاب استثمارات دولية في الخدمات اللوجستية، وخطوط التوريد العالمية، والسياحة البحرية، يضاف إلى ذلك الإمكانات الكبيرة للسياحة الثقافية والبحثية، مدفوعة باكتشافات أثرية حديثة (كالمومياوات والتماثيل في مأرب) تفتح آفاقاً جديدة لدراسة التاريخ البشري وعلاقات اليمن الإقليمية القديمة، ومع إدراكنا لأهمية هذه القطاعات البديلة، يظل القطاع الزراعي هو عصب الاستقرار المعيشي ووعاء التشغيل الأكبر، لذا، تكتفي هذه الورقة بتسليط الضوء على "الزراعة"، لنبحث في إمكانية تحويلها من اقتصاد إعاشة إلى محرك نمو حقيقي.

6. تأتي هذه الدراسة في نسختها المحدثة 2026 ، استجابةً للحاجة الماسة إلى تبني رؤية استراتيجية متكاملة تتجاوز حلول الترقيع المجزأة لإنقاذ القطاع الزراعي، وترتكز هذه الرؤية المحدثة على مسارين أساسيين:
   1) تفعيل حوكمة إدارة سلاسل القيمة والإمداد الزراعي-الصناعي.
   2) تطوير البنية التحتية والفوقية اللازمة لمعالجة الفجوات المؤسسية والتقنية،
   - بهدف استراتيجي يتمثل في الانتقال بالقطاع من نشاط إنتاجي تقليدي ومشتت، إلى منظومة اقتصادية متكاملة قادرة على مضاعفة الإنتاجية، وتقليص الفاقد، وخلق قيمة مضافة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية في الأسواق المحلية والدولية.

7. تستند هذه النسخة إلى تحليل للبيانات المستجدة من المصادر المحلية والدولية، مترافقة مع مراجعة نقدية للسياسات الراهنة، وفي مقدمتها "الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030"[3]، وكلي أمل أن تساهم مخرجات هذه الورقة الاستكشافية في وضع بوصلة واضحة لصانعي السياسات، وشركاء التنمية، ورواد القطاع الخاص، لتأسيس قطاع زراعي مرن ومستدام، قادر على الصمود وتحقيق اختراق ملموس في جدار التنمية الاقتصادية في اليمن.

[3] أُعدت "الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030" بواسطة لجنة التنسيق الفنية (TCC) برئاسة وزارة الزراعة، وبدعم من منظمة (الفاو) ضمن مبادرة "يداً بيد" في 2024، ورغم أهميتها الإطارية، إلا أن الميزانية المتاحة "حسب الاستراتيجية" غطت المرحلة حتى 2027 فقط، مما يثير تساؤلات ومخاوف جدية حول توفر التمويل لها، ولا امتلك أي معلومات عن مسار التنفيذ لها وأين وصلت في الإنجاز الفعلي على الأرض.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(3) المنهجية

8. لتحقيق أهداف هذه الورقة الاستكشافية والإجابة على تساؤلها المركزي: ما الذي يعيق التقدم في القطاع الزراعي والرعي في اليمن رغم أهميته في الحد من الفقر والبطالة، وزيادة الناتج القومي؟، واستندت إلى منهجية تحليلية ووصفية تعتمد على البحث المكتبي المعمق. ولضمان دقة التشخيص وموضوعية الطرح، تم بناء الإطار المرجعي للورقة من خلال مقاطعة البيانات والمعلومات من ستة محاور رئيسية، شملت:

(1	○ الإحصاءات الرسمية والبيانات الحكومية: لتأسيس قاعدة بيانات كمية تعكس الواقع الفعلي للإنتاج والموارد، تم الاعتماد على: - إصدارات الكتاب الإحصائي السنوي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (للفترة 2012 - 2023). - بيانات وتقارير وزارة الزراعة والري (المتاحة حتى 2019). - منشورات المركز الوطني للمعلومات المتعلقة بالقطاع الزراعي. [4]	(2	○ الرؤى والاستراتيجيات الوطنية، لتتبع مسار التخطيط التنموي ومقارنة السياسات السابقة بالتوجهات الحديثة، تمت مراجعة: - استراتيجيات القطاع الزراعي المعتمدة بناءً على إقرار مجلس الوزراء (أجندة عدن 2000) والخطة الخمسية (2006). - الاستراتيجية الوطنية للزراعة والثروة السمكية وخطة الاستثمار (NAFSIP) 2024-2030.[5]
(3	○ و لربط البيانات الإحصائية بالتحليل الفني والميداني، استندت إلى: - المقال التحليلي "واقع التنمية الزراعية في اليمن والتحديات المستقبلية" للدكتور منصور الضبيبي" (عضو هيئة التدريس بكلية الزراعة - جامعة صنعاء). - وكذلك مخرجات جلسة نقاش متعمقة مع الدكتور الضبيبي، بصفته رئيس لجنة المشاريع الزراعية ومدير وحدة الجودة في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS).	(4	○ ولفهم التموضع التنافسي للزراعة اليمنية وحجم الفجوة التجارية عالمياً، تم الرجوع إلى: - مرصد التعقيد الاقتصادي (OEC).[6] - منصة الأطلس الكبير (AtlasBig) [7] - مركز "تريدج" (Tridge) لبيانات التبادل التجاري. [8] - بيانات الميزان التجاري لليمن عبر منصة (Trading Economics).[9] - تقارير المرصد الاقتصادي اليمني.[10]

[4] https://yemen-nic.info/

[5] NATIONAL AGRICULTURE AND FISHERIESSTRATEGY AND INVESTMENT PLANNAFSIP – 2024-2030

[6] https://oec.world/

[7] https://www.atlasbig.com/

[8] https://www.tridge.com/

[9] https://ar.tradingeconomics.com/yemen/balance-of-trade

[10] http://eosc-yemen.org/

جميع الحقوق محفوظة © 2026

5)	○ و لتقييم المخاطر الماكرو-اقتصادية والبيئية المحيطة بالقطاع، تم الاستناد إلى: - البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2025 بموجب المادة الرابعة. - تقرير توقعات الأمن الغذائي في اليمن الصادر عن شبكة الإنذار المبكر (FEWS NET) لشهر أكتوبر 2025 .[11] - تقارير مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC). - تقرير الأمم المتحدة حول "تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل الأمن الغذائي". - التقرير النوعي "صراع على قطرة" الصادر عن مؤسسة كارنيغي، لفهم أبعاد الأزمة المائية.[12]	6)	○ للحصول على سياق عام ومتابعة التغطيات المتخصصة لقضايا البيئة والزراعة: - البيانات والمقالات الاستقصائية المنشورة في منصة "حلم أخضر". [13] - المنشورات المرجعية العامة حول الزراعة في اليمن في الموسوعة العالمية "ويكيبيديا". [14]

[11] https://fews.net/middle-east-and-asia/yemen/food-security-outlook/october-2025

[12]

[13] https://holmakhdar.org/

[14] https://www.wikipedia.org/

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(4) الوضع الراهن للقطاع الزراعي في اليمن:

- يقدم الفصل تشخيصاً تحليلياً للوضع الحالي للقطاع الزراعي في اليمن، مستنداً إلى أحدث البيانات المتاحة. ويتناول الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، وتقييم الموارد المائية، بالإضافة إلى تحليل فجوة الأمن الغذائي والتحديات الهيكلية المرتبطة بها.

4.1. السياق السكاني والديموغرافي:

9. يشهد اليمن نمواً سكانياً متسارعاً يفرض ضغوطاً غير مسبوقة على الموارد الطبيعية المحدودة (وخاصة المياه والأراضي الزراعية)، ويضاعف من حجم الطلب الاستهلاكي على الغذاء، فوفقاً لبيانات البنك الدولي، قفز عدد سكان اليمن من حوالي 30 مليون نسمة في عام 2020 إلى ما يقدر 40.58 مليون نسمة في عام 2024، مع توقعات ببلوغه 42.5 مليون نسمة العام 2026.
10. يستوعب القطاع الزراعي ما يزيد عن 2 مليون [15](بحسب تقديرات الاتحاد الزراعي)، وهو ما يمثل حوالي 20% من إجمالي القوى العاملة في البلاد. ورغم هذه الكثافة التشغيلية التي تجعل الزراعة وعاءً رئيسياً للحد من البطالة، إلا أن القطاع يعاني من شلل في الإنتاجية بسبب تدني مستوى التأهيل، إذ تقل نسبة العمالة المؤهلة علمياً ومهنياً عن 15%، فسيادة حالة "الأمية الزراعية المهنية" تحد بشدة من قدرة هذا القطاع الحيوي على تبني التقنيات الحديثة وتحسين جودة الإنتاج ، مما يؤكد أن أي توجه لاستثمار صناعي مستقبلي مرهون بالضرورة برفع كفاءة هذا المورد البشري الزراعي.
11. الا اننا يجب الا نتجاهل أهمية القطاع، فنمو هذا القطاع يعني قدرته على توليد عدد هائل من الوظائف، أي القدرة على الحد من البطالة بين الشباب، أضف ان الطريق الى استثمار قوي في الصناعة يتطلب نمواً في التوجه والكفاءة والاستثمار الزراعي.

---

[15] هناك فجوة في الديموغرافية اليمنية، فلازلنا نعتمد على تقديرات سكانية تقريبية تعود لتعداد 2004 "رغم ملاحظاتي عليها" ، ولكن بناء عليها يتم التقدير ان السكان قرابة 42 مليون نسمة حسب التقديرات الأخيرة للبنك الدولي، ولن اتفاجأ ان كان العدد الضعف لاحقاً لصعوبة الحصول على البيانات السكانية، وعموماً بصحة الرقم المشار اليها ، فهذا يخلق فجوة في تقدير "القوى العاملة" الفعلية، فإذا اعتبرنا إجمالي العاملين نحو 10 ملايين ، فإن ذلك يعني وجود فجوة هائلة بين التشغيل الفعلي والقدرة الإنتاجية الكامنة للمجتمع ، وهذا يعني ان 25% فقط يعتمد عليها 75% من السكان لتغطية احتياجاتهم المعيشية هذا مع ملاحظة ان صح رقم 10 مليون عامل كم منهم في عمل منتج؟ وكم في بطالة مقنعة؟ ، وهذا الخلل يبرز في القطاع الزراعي، الذي قلنا انه يشغل أكثر من 2 مليون عامل (أي 20% من القوى العاملة) ، إلا أن ربع هذه العمالة (نحو 500 ألف شخص) منخرط في سلسلة إنتاج القات ، مما يعكس ضعفاً في توجيه الموارد البشرية نحو المحاصيل النقدية التنافسية أو الأمن الغذائي، ويزيد من حدة "الأمية الزراعية" المهنية التي لا تتجاوز نسبة المؤهلين فيها 15% من العاملين في القطاع الزراعي.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

4.2. الإنتاج الزراعي:

4.2.1. المساحة الإنتاجية والإنتاج النباتي:

12. رغم التنوع النسبي في المنتجات الزراعية اليمنية (وخاصة الخضروات) التي نجح بعضها تاريخياً في بناء اسم عالمي كسلالة "بصل بافطيم[16] " في السبعينيات ، إلا أن هذه النجاحات ظلت فردية ولم تتحول إلى جدارات مؤسسية مستدامة.
13. وتصطدم القدرة الإنتاجية بندرة حادة في الأراضي، فمن إجمالي مساحة اليمن البالغة 55 مليون هكتار (555 ألف كيلومتر مربع)، لا تتجاوز المساحة الزراعية الكلية نسبة 2- 3% (حوالي 1.6 مليون هكتار)، وتتقلص المساحة المزروعة فعلياً لتصل إلى حوالي 1.1 مليون هكتار فقط، وهي المساحة التي يعتمد عليها أكثر من 2 مليون مزارع لإنتاج محاصيلهم.
14. تُظهر بيانات الإنتاج لعام 2020 اختلالاً واضحاً في تخصيص هذه الأراضي المحدودة، فرغم أن محصول "الحبوب" يستحوذ على المساحة الأكبر ويشكل 47% من إجمالي الإنتاج الزراعي بحجم يقارب 456,714 طناً ، إلا أن هذا الرقم يبدو هامشياً أمام حجم الاستيراد السنوي من القمح والأرز الذي يتجاوز 3.5 مليون طن.
15. وتبرز الإشكالية الاقتصادية الأكبر في زراعة القمح كونه محصول شديد الاستهلاك للمياه الجوفية ولا يحقق ميزة تنافسية. في المقابل، يمتلك اليمن ميزة نسبية في زراعة الحبوب المعتمدة على الأمطار كالذرة البيضاء والذرة الشامية (الصفراء). ورغم أن الذرة تشكل مصدراً حيوياً لصناعة أعلاف الدواجن، إلا أن اليمن يستورد ما يزيد عن 500 ألف طن من الذرة الصفراء سنوياً (بفاتورة تقارب 158 مليون دولار) وبمعدل نمو سنوي للطلب يبلغ 6%. إن التخلص من عبء هذه الفاتورة يتطلب إعادة توجيه استغلال المدرجات الزراعية نحو الذرة الصفراء بدلاً من إهدار المياه على محاصيل غير مجدية اقتصادياً ومائياً في البيئة اليمنية.

المحصول	نسبة الإنتاج 2020	الإنتاج الكلي طن	المحصول
الحبوب	%47	456,714	الحبوب "بكل أنواعها"
القات	%14.8	237,299	القات
الاعلاف	%12	1,715,997	الاعلاف
الفواكه	%8.2	953,674	الفواكه

[16] https://holmakhdar.org/news/stories/491/

جميع الحقوق محفوظة © 2026

الخضروات	%6.2	888,610	الخضروات
المحاصيل النقدية	%8.2	88,992	المحاصيل النقدية

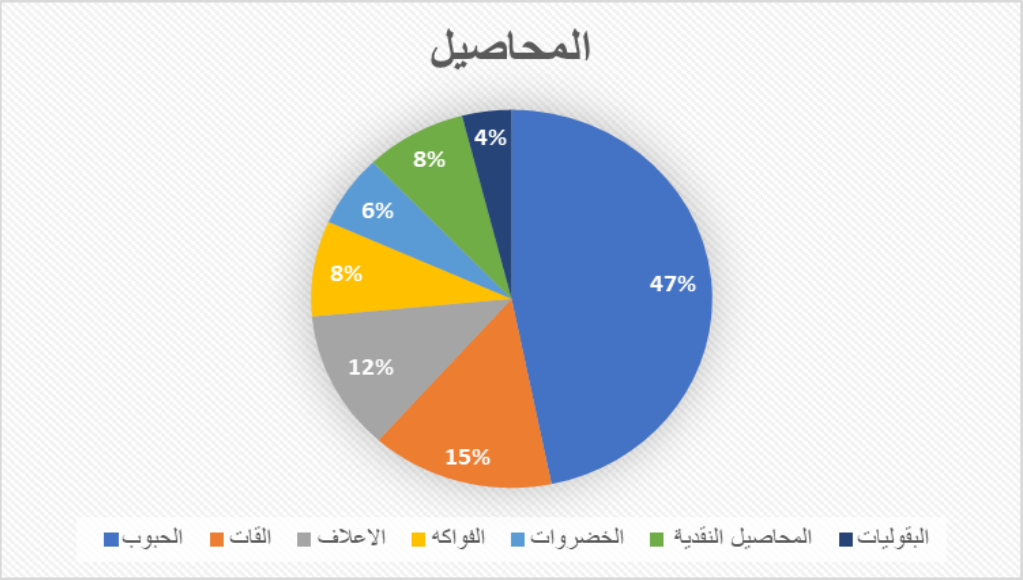

المحصول	المنتجات الابرز	نسبتها
الحبوب	الذرة الرفيعة	%59
	الدخن	%18
	القمح	%11
	الشامي	%7
الفواكه	المانجو	%28
	النخيل	%16
	العنب	%12
	البرتقال	%9
	اللوز	%7
الخضروات	البصل	%22
	البطاط	%22
	الطماطم	%11
	الحبحب	%14
المحاصيل النقدية	البن	%42
	السمسم	%25
	القطن	%18

جميع الحقوق محفوظة © 2026

	التبغ	%12
	فول سوداني	%3

4.2.2. الإنتاج الحيواني:

16. تعد الثروة الحيوانية مكوناً هيكلياً حيوياً في النظام الزراعي والاقتصادي اليمني ، إذ لا تقتصر أهميتها على توفير الأمن الغذائي من اللحوم والألبان، بل تمتد لتكون مخزناً للقيمة النقدية للأسر الريفية، ومصدراً حيوياً للسماد العضوي والطاقة التجريدية، يمتلك اليمن قطيعاً ضخماً يتجاوز 20 مليون رأس، تستحوذ الأغنام والماعز على نحو 90% منه (بواقع 9.7 مليون رأس أغنام و9.4 مليون رأس ماعز)، تليها الأبقار (1.8 مليون رأس) والجمال (نحو 447 ألف رأس).
17. وعلى الرغم من هذا الحجم الهائل للقطيع الذي ينتج سنوياً آلاف الأطنان من اللحوم والألبان، إلا أن الاستثمار في المنتجات الثانوية والتحويلية لا يزال دون المستوى المأمول. ففي حين تبلغ قيمة صادرات الجلود اليمنية قرابة 9 ملايين دولار ، يمثل هذا الرقم فرصة كامنة غير مستغلة بالكامل، إذ يمكن مضاعفته عدة مرات في حال توفرت بيئة داعمة للاستثمار في الصناعات الجلدية التحويلية بدلاً من تصديرها كمواد خام.

الماشية [17]	العدد (رأس)	إنتاج اللحوم (طن)	إنتاج الحليب (طن)
الاغنام	3,639,000	7,202	52,342
الماعز	5,107,000	10,932	49,073
الابقار	383,000	43,520	10,037
الجمال	398,000	1,230	6,019
النوع	الكمية		
البيض	14,478 (بالالف وحدة تقريباً)[18]		
الجلود	521		
الدجاج/لحوم بيضاء	23,308		
العسل	1,769		
الصوف	0		

[17] حسب كتاب الإحصاء السنوي للعام 2023.

[18] الرقم قد لا يكون دقيقاً في كمية البيض المنتج ، حيث يتوقع ان يكون نصيب الفرد اليمني مع فرضية ان اغلبية اليمنيين يستهلكون البيض (6-7 بيضة للفرد في السنة) في المتوسط، مع اخذ العلم ان هناك في المقابل اشخاص كثر قد لا يستهلكون البيض.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

18. جدول مقارنة بين كتاب الإحصاء 2019 وكتاب الإحصاء 2023 هناك فجوة كبيرة في كمية الإنتاج في أقل من 4 سنوات، مؤشر غير إيجابي:

البيان (الوحدة)	إحصاءات 2019	إحصاءات 2023	مقدار الفارق	نسبة التغير
الجلود (طن)	**16,491**	521	- 15,970	- 96.8%
لحوم الدواجن (طن)	**187,463**	23,308	- 164,155	- 87.6%
العسل (طن)	**2,708**	1,769	- 939	- 34.6%
الصوف (طن)	**4,714**	غير متوفر (صفر)	- 4,714	- 100%
عدد الأغنام (رأس)	**9,717,779**	3,639,000	- 6,078,779	- 62.5%
لحوم الأغنام (طن)	**57,939**	7,202	- 50,737	- 87.6%
حليب الأغنام (طن)	**59,125**	52,342	- 6,783	- 11.5%
عدد الماعز (رأس)	**9,485,903**	5,107,000	- 4,378,903	- 46.2%
لحوم الماعز (طن)	**73,275**	10,932	- 62,343	- 85.1%
حليب الماعز (طن)	**73,135**	49,073	- 24,062	- 32.9%
عدد الأبقار (رأس)	**1,818,052**	383,000	- 1,435,052	- 78.9%
لحوم الأبقار (طن)	**75,602**	10,037	- 65,565	- 86.7%
حليب الأبقار (طن)	**234,505**	43,520	- 190,985	- 81.4%
عدد الجمال (رأس)	**447,653**	398,000	- 49,653	- 11.1%
لحوم الجمال (طن)	**2,941**	1,230	- 1,711	- 58.2%
حليب الجمال (طن)	**2,910**	6,019	+ 3,109	+ 106.8% (ارتفاع)
الجلود (طن)	**16,491**	521	- 15,970	- 96.8%

- وفقاً لهذه المقارنة يبرز لنا:

1) ليس بالضرورة هذا الانخفاض يدل على نفوق أو اختفاء هذه الملايين من المواشي، بل يعود الى النطاق الجغرافي لجمع البيانات، بمعنى ان هناك بيانات لم يتمكن جهاز الإحصاء من جمعها، وهذا ما أشار به كتاب الإحصاء السنوي لعام 2023 إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء قام بجمع وتنقيح البيانات من الديوان وفروعه في "كافة المحافظات المحررة" فقط، وذلك نتيجة تشتت البيانات وعدم وجود سجل إحصائي موحد بعد حرب 2015. وبالتالي، فإن بيانات 2023 تمثل إنتاج المحافظات التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، بينما إحصاءات 2019 كانت تشمل تقديرات أوسع (تقديرات وطنية شاملة للجمهورية اليمنية).

2) يوضح الجدول نزولاً شبه كامل في إنتاج الجلود بنسبة (96.8%) وتوقفاً مسجلاً لإنتاج الصوف. كما فقد قطاع لحوم الدواجن حوالي 87.6% من أرقامه. هذا الانكماش الحاد يوضح أن المزارع التجارية الكبرى

جميع الحقوق محفوظة © 2026

ومسالخ الدواجن تتركز بشكل كبير في المحافظات غير المشمولة في إحصاءات 2023، مع اخذ العلم ان استهلاك محافظة صنعاء يصل في اليوم الى حدود 2 مليون دجاجة يومياً ولذا الرقم لا يمكن ان يكون دقيقاً.

3) إحصاءات 2023 يشير إما لتركز مزارع الأبقار في مناطق خارج التغطية الإحصائية، أو تضرر المربين من تكاليف الأعلاف.

4) إنتاج الحليب للأغنام انخفض بنسبة 11.5% فقط، مما يدل على أن الأغنام والماعز هي الأكثر انتشاراً وتكيفاً في الأرياف المحررة المشمولة في الإحصاء الحديث، وتعتمد على الرعي المفتوح.

5) الجمال هي الفئة الوحيدة التي لم تشهد انهياراً كبيراً في أعدادها (انخفضت 11% فقط)، بل و تضاعف إنتاج حليب الجمال بنسبة 106.8% مقارنة بعام 2019. قد يعود ذلك إلى طبيعة انتشار الجمال في المحافظات الصحراوية والمفتوحة (مثل المهرة، حضرموت، شبوة، ومأرب) وهي محافظات تقع ضمن نطاق حصر البيانات لعام 2023، مما جعل إحصاءاتها أكثر دقة ووضوحاً بل وتعكس نمواً في استثمار حليب الإبل.

4.2.3. المحاصيل النقدية:

19. تمثل المحاصيل النقدية عصب التصدير المحتمل والمدخل الأساسي للصناعات التحويلية، إلا أنها لا تستحوذ سوى على 8% من إجمالي المساحة الزراعية المنتجة، وعند تحليل سلة هذه المحاصيل لعام 2019، تتجلى فجوة هائلة بين الإنتاج المحلي وحجم الطلب أو القدرة التنافسية الإقليمية:

المحصول	المحصول 2019 طن
البن	**20,812**
ملاحظات	○ رغم رمزيته التاريخية، لم يتجاوز الإنتاج حاجز 20,812 طناً. هذا الرقم الهزيل لا يشكل وزناً تنافسياً في السوق العالمي ، وتتضح المفارقة حين نعلم أن فاتورة استيراد اليمن من منتجات القهوة الجاهزة ومنتجات الشاي تقارب 117 مليون دولار سنوياً ، مما يعني أن السوق المحلي يستهلك أضعاف ما يُنتج.
السمسم	**21,979**
ملاحظات	○ بلغ الإنتاج المحلي حوالي 21,979 طناً. ورغم دخوله في صناعات محلية هامة (كالطحينية وزيوت المعاصر) ، إلا أن هذا الرقم يبدو متواضعاً جداً عند مقارنته بدول الجوار كالسودان (رابع منتج عالمياً بإنتاج 500 ألف طن). ولا يزال اليمن يستورد بما يقارب مليون دولار لتغطية فجوة الطلب المحلي لصناعة الزيوت.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

التبغ	**15,231**
ملاحظات	○ بإنتاج قدره 15,231 طناً ، يستهلك معظمه تقليدياً (في النارجيلة أو المداعة) ، بينما تعتمد صناعة السجائر الوطنية بالكامل على التبغ المستورد بفاتورة استيراد تبلغ 70 مليون دولار سنوياً (في ظل استهلاك محلي يقارب 9.2 مليار سيجارة) ، وقد تعرضت هذه الصناعة الوطنية لضربة قاصمة بعد عام 2015 بسبب تنامي ظاهرة التهريب، مما دفع شركات كبرى (مثل شركة كمران) لنقل خطوط إنتاجها أو استيراد منتجاتها جاهزة من الخارج (كالأردن)، وهو مؤشر خطير على هجرة الصناعات الوطنية.
فول سوداني	2,141
ملاحظات	○ بلغ الإنتاج 2,141 طناً فقط (مقارنة بـ 1.9 مليون طن في السودان) . ورغم دخوله في صناعة المكسرات والحلويات الشعبية كـ"الهريسة"، يستورد اليمن نحو 3 ملايين دولار سنوياً من الفول السوداني ومنتجاته كزبدة الفول.

4.2.4. خلاصة الإنتاج الزراعي (فجوة الميزان التجاري):

20. استيراد الحبوب وحده يلتهم أكثر من مليار دولار سنوياً (ممثلاً 8% من حجم الواردات الكلية)، وفي ظل ميزان تجاري مشوه، حيث بلغت الواردات 13 مليار دولار مقابل صادرات لا تتجاوز 7.5 مليار دولار في عام 2014 (55-65% منها نفط خام) يصبح تحقيق التوازن التجاري أو خفض العجز البالغ 5.5 مليار دولار تحدياً وجودياً، وهذا في 2014 فما بالنا اليوم 2026 والذي أتوقع ان يكون العجز التجاري أكثر من ضعف هذا الرقم.

21. وفي قلب هذا الاختلال، تقف نبتة "القات" كمعضلة استنزافية تتوسع باضطراد، فقد قفز إنتاج القات بنسبة 4% ليصل إلى 237 ألف طن، مستنزفاً 154 ألف هكتار من أخصب الأراضي الزراعية. ولإدراك حجم الكارثة البيئية، تكفي مقارنة إنتاجية اليمن بإثيوبيا، فبينما تنتج إثيوبيا 257 ألف طن من القات من مساحة تقدر بـ 2,200 كيلومتر مربع فقط ، يحتاج اليمن إلى 1,600 كيلومتر مربع لإنتاج كمية مقاربة (237 ألف طن)، هذا التقارب في الإنتاجية رغم الفارق البيئي يطرح تساؤلاً مبرراً: هل تعود هذه الزيادة الإنتاجية في اليمن إلى الميزات المناخية، أم أنها نتيجة ضخ كميات مهولة ومميتة من الأسمدة

جميع الحقوق محفوظة © 2026

والكيماويات المسرعة للنمو؟ فالاستخدام المفرط للكيماويات لا يدمر التربة والمياه الجوفية فحسب، بل يحول هذه الزراعة إلى عبء صحي واقتصادي يقوض أية آفاق حقيقية للتنمية.

4.3. الكفاءة الزراعية:

22. لا يمكن قراءة الواقع الزراعي في اليمن بمعزل عن المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس حالة من الهشاشة الهيكلية العميقة، حيث تشير أحدث تقارير بعثة صندوق النقد الدولي (المادة الرابعة) لعام 2025 إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من انكماش مستمر، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 1.5% خلال عام 2024، مع توقعات باستمرار الانكماش بنسبة 0.5% في 2025، وتجاوزت معدلات التضخم حاجز 35% مدفوعة بضعف العملة وتراجع التدفقات النقدية الأجنبية، في خضم هذا الانكماش، يبرز القطاع الزراعي كأحد القطاعات الحيوية النادرة التي حافظت على نشاطها، مساهماً بمتوسط 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمتوسط في العالم العربي (5.2%) والمتوسط العالمي (4.3%).

23. ومع ذلك، تبرز مفارقة اقتصادية حادة: هذه المساهمة المرتفعة لا تنعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات أو تراكم الاحتياطيات النقدية الأجنبية، بل على العكس، يعاني الميزان التجاري من عجز هيكلي ضخم يتجاوز 4 مليارات دولار، تستحوذ الواردات الغذائية (كالقمح والأرز) على حصة الأسد منه، حيث يعتمد اليمن على الاستيراد لتغطية 85% من احتياجاته الغذائية، وتصل نسبة الاعتماد على القمح المستورد إلى 96.5%.

24. تتضح محدودية مساهمة الزراعة في الدورة النقدية الاستثمارية عند تحليل طبيعة المحاصيل المهيمنة، فالدورة النقدية للقطاع الزراعي في اليمن هي دورة "داخلية مغلقة" في معظمها، ويمثل "القات" التجسيد الأبرز لهذا الخلل، حيث يستحوذ القات على نحو 33% من الناتج الزراعي وما يعادل 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، ورغم أن تجارته توفر سيولة نقدية تتداول محلياً لمئات الآلاف من الأفراد، إلا أنها لا تضيف دولاراً واحداً لميزان الصادرات. بل على النقيض، تتسبب زراعة القات في استنزاف العملة الصعبة بشكل غير مباشر عبر استيراد الأسمدة، والمبيدات الكيميائية، ومعدات الضخ، مما يجعله نشاطاً "سالباً" من منظور الاقتصاد الكلي.

4.3.1. الفقر المائي:

25. تمثل ندرة المياه التحدي الأساسي والمحدد الأبرز لأي طموح استثماري أو تنموي في اليمن. يصنف اليمن كواحد من أفقر بلدان العالم مائياً، حيث تراجع نصيب الفرد السنوي إلى مستوى حرج يبلغ 83

جميع الحقوق محفوظة © 2026

متراً مكعباً فقط، وهو رقم يقبع في قاع المؤشرات العالمية وبفارق شاسع عن خط الفقر المائي الحاد (500 متر مكعب للفرد سنوياً).

26. يستحوذ القطاع الزراعي على أكثر من 90% من إجمالي المياه المستهلكة، وهي نسبة تفوق المعدلات العالمية وتعكس خللاً عميقاً في كفاءة الاستخدام. وتزداد الصورة قتامة عند إدراك أن هذه المياه تستمد بشكل رئيسي من استنزاف الأحواض الجوفية العميقة، وليس من مصادر سطحية متجددة، حيث يبلغ معدل استخراج المياه الجوفية ضعف معدل التغذية الطبيعية لها، مما أدى إلى هبوط سنوي مستمر بمقدار (2 إلى 6 أمتار) في الأحواض الحيوية مثل صنعاء، تعز، عمران، وصعدة، وتحذر منظمة (الفاو) من أن استمرار هذا النزيف سيؤدي إلى نضوب كامل للأحواض الرئيسية بحلول 2030، ما يعني انهياراً تاماً لأجندة التحول الزراعي.

27. هذا الاستنزاف هو نتيجة مباشرة للضعف المؤسسي، فقد أدى انهيار مؤسسات الدولة المعنية بقطاع المياه منذ 2015 إلى فقدان الرقابة، وفتح الباب لحفر آلاف الآبار العشوائية، مما حول المياه من مورد استراتيجي إلى بؤرة نزاع، حيث تشير التقارير إلى أن 70-80% من النزاعات الريفية تدور حول الموارد المائية. يضاف إلى ذلك التغير المناخي المتطرف، كفيضانات مايو-أغسطس 2025 في الحديدة وحجة ومأرب، التي جرفت التربة الزراعية الخصبة ودمرت بنية الري، لتزيد من معدلات التصحر التي تهدد 97% من الأراضي الزراعي.

4.3.2 مصادر المياه وفجوة الحصاد:

28. يعتمد الاستهلاك المائي في المجال الزراعي على المروي بنسبة 53% (يتوزع بين: الآبار 39%، السيول 10%، السدود 2.29%، الغيول 1.4%)، بينما تعتمد 46% من الزراعة على الأمطار.

29. يقدر مخزون المياه الجوفية بحوالي 10 آلاف مليار متر مكعب، لكنه لا يتغذى سنوياً من الأمطار سوى بنسبة (1-4%) أي بمقدار مليار متر مكعب فقط. هذه النسبة ضئيلة جداً مقارنة بمقدار الهطول السنوي للأمطار البالغ 68 مليار متر مكعب، حيث تضيع الكمية العظمى بين الأودية، والتبخر، ومصبات البحار، في ظل غياب استراتيجية وطنية لحصاد مياه الأمطار أو إعادة تدوير مياه الصرف الصحي.

30. رغم وجود نقاشات وتكهنات حول أحواض مائية ضخمة وأنهار جوفية غير مستغلة في منطقة (رملة السبعتين) بين حضرموت وشبوة والجوف ومأرب، إلا أن تحويلها إلى مصدر للأمن الغذائي يتطلب تحالفات استثمارية عملاقة. وفي غياب هذا الاستثمار، يظل التوسع الزراعي والصناعي مكبلاً بمعضلة "الفقر المائي"، وكل تدخل لا ينطلق من استراتيجية مائية صارمة مآله الفشل المؤكد.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

31. ما الذي يعنيه الفقر المائي لليمن؟، يعني أن أي توجه في توسيع المساحات الزراعية، او التوسع في مجالات صناعة اللحوم والالبان، او التوسع الصناعي سيواجه مباشرة بتلك الصدمة او المشكلة (الفقر المائي)، مما قد يؤثر على استقرار هذه المجالات، بالإضافة الى انهاك التربة بسبب ضعف كفاءة الحفاظ على الأرض ، هذا ما دفع أيضا الى عشوائية التوسع السكاني في النطاقات الزراعية، وشارك في ذلك مخططات الطرق التي لم تراع المساحات الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية، كل هذا اسهم ويسهم في انكماش المساحة الزراعية في اليمن، وعند غياب أي توجه استراتيجي واستثماري، هذا المعيق ستكون تكلفته عالية جدا على حياة الانسان في اليمن ، وكل تدخل بدون توجه استراتيجية واضح مآله الفشل، مهما احدث من فرقعة عند إنجازه او اطلاقه.

4.3.3. أنظمة الري بالطاقة الشمسية بين الاستدامة والهدر:

32. استجابةً لأزمات الوقود المتلاحقة، شهد اليمن انتشاراً واسعاً لأنظمة الري بالطاقة الشمسية (SPIS). يبدو هذا التحول تكنولوجياً حميداً لخفض التكاليف والانبعاثات، إلا أن التحليل الاقتصادي والبيئي يكشف عن تداعيات معقدة.

33. أظهرت دراسات تقييم أثر دقيقة أُجريت في محافظة حضرموت (2024-2025) من قبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، أن تزويد المزارعين بأنظمة ضخ شمسية مقرونة بشبكات تقطير أحدث تحولاً إيجابياً، حيث اتجه المزارعون لزراعة المحاصيل البستانية ذات العائد المرتفع بدلاً من الحبوب التقليدية. لكن، تبرز هنا إشكالية ما يُعرف بـ "فخ الاستدامة"، فاستخدام الطاقة الشمسية يؤدي إلى فك الارتباط التاريخي بين "تكلفة الطاقة" و"كمية المياه المستخرجة". في السابق، كانت أسعار الديزل تعمل كمكابح اقتصادية تمنع الاستنزاف المفرط. أما اليوم، ومع غياب الأنظمة الرقابية والعدادات، يميل المزارعون لتشغيل المضخات الشمسية طوال ساعات النهار (لأن التكلفة التشغيلية صفرية)، مما يضاعف معدلات النزيف الجوفي ويسرع الوصول إلى قاع الخزانات.

34. لذا، يجب على صانع القرار ومؤسسات التمويل فرض شروط ملزمة بحيث يربط تقديم أي قروض أو منح لأنظمة الطاقة الشمسية بالتبني الإلزامي لأنظمة الري الحديثة (تنقيط/رذاذ)، وتأسيس جمعيات مستخدمي المياه (WUAs)[19] لضمان الإدارة التشاركية والمستدامة للمورد.

[19] هناك عدد من جمعيات المياه تم تأسيسها في عدد من المحافظات بدعم من الفاو ، إلا أنها تعاني من ضعف الكفاءة والهيكلية والتمويل.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(5) التحديات الهيكلية ومحركات التحول الاستراتيجي:

- أنتقل في هذا الفصل من تشخيص الواقع إلى تفكيك القضايا الهيكلية التي تعيق نمو القطاع الزراعي، مع تسليط الضوء على محركات التحول الممكنة التي يمكن لصناع السياسات والمستثمرين الاستناد إليها لخلق قطاع زراعي مرن وتنافسي.

5.1. الحصاد الاستراتيجي لمياه الأمطار:

35. في ظل الاستنزاف الحاد للأحواض الجوفية، لم يعد التوجه نحو إدارة وحصاد مياه الأمطار مجرد خيار تكميلي، بل هو "ضرورة استراتيجية قصوى"، فاليمن يستقبل متوسط هطول أمطار سنوي يقدر بحوالي 68 مليار متر مكعب، إلا أن نسبة التغذية الفعلية للأحواض الجوفية لا تتجاوز مليار متر مكعب، بينما تضيع الكميات الهائلة المتبقية في الأودية أو تتبخر أو تصب في البحر دون أدنى استفادة اقتصادية.
36. يتطلب الحاضر تدخلات هندسية ومالية على نطاق واسع تتجاوز الحلول الفردية التقليدية، وقد أظهرت تقارير حديثة (2024-2025) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي نجاحات ملموسة لمشاريع حصاد مياه الأمطار، كإنشاء خزانات بسعة 940 متراً مكعباً في قرى محافظة ذمار، مما أتاح للمزارعين الاستمرار في زراعة الخضروات خلال مواسم الجفاف، كما وفر بناء وصيانة أكثر من 31 ألف صهريج منزلي وخزان عام نحو 900 ألف متر مكعب من المياه النظيفة للريف اليمني.
37. وعلى المستوى الاستراتيجي، يجب تبني تقنيات حديثة غير مستغلة، مثل "حصاد مياه الأمطار من الطرق السريعة". فتحويل هذا المفهوم إلى كود هندسي إلزامي في كافة مشاريع البنية التحتية للطرق (عبر تصميم قنوات لتوجيه مياه الجريان السطحي نحو برك تجميعية زراعية) سيمثل نقلة نوعية في كفاءة إدارة الموارد، وحماية للطرق من الانهيارات المتكررة خلال مواسم السيول، كما يجب أن يظل الباب مفتوحاً لدراسة استثمارات مائية كبرى (كمعالجة مياه الصرف الصحي أو استكشاف أنهار رملة السبعتين) متى ما توفرت الإرادة والتمويل.
38. ما نريد ان نركز عليه ، ان هناك تكلفة عالية في استخدام المياه، عبر استنزافها وعدم كفاءة استثمارها، وكما استفاد اليمني قديماً بما يتناسب مع إمكاناته وموارده ، بوسائل تقنية ناسبت عصره ، واستفاد منها من لحقه من أجيال ،لا يعني ذلك ان التقنيات القديمة كافية، لان التقنيات هي من صنع الانسان ، وتتناسب مع احتياجاته وتطور مداركه ومتطلباه. بالتالي ينبغي ان يتم دراسة متطلبات استخدام التقنيات الاحدث ، ودمجها في وسائل تنمية القطاع الزراعي ، يمكن التفكير في توجهات استثمارية مائية مبتكرة ، او عملاقة من ذلك انشاء سدود عملاقة ، او هل يمكن مراجعة مشروع النهر الصناعي العظيم

جميع الحقوق محفوظة © 2026

في ليبيا؟ ، بمعالجة الفكرة وتطويرها ، قد يمكن دمجها مع مشاريع بحيرات المياه التي تشكلت من مشاريع معالجة مياه الصرف في سنغافورة ، وقد يتم تشكيل انهار صناعية واحواض تكون منابعها مصبات مياه الامطار ، و المياه المعالجة ، قد نفكر في تحويل (سايلة صنعاء القديمة والحديثة وتوسيعها وتحويلها الى انهار صناعية داخلية عبر دمجها بمصبات المياه المطرية ومصبات المياه المعالجة) ، فعلياً قد لا نمتلك حالياً سوى أفكار عامة، الا انه ما يمكن تأكيده في النتيجة ان قضية الفقر المائي قضية ملحة في أي توجه للتحول الصناعي، والاستثمار الزراعي، والتخطيط التنموي والحضري.

5.2. وهم الاكتفاء الذاتي وإشكالية تكلفة الفرصة البديلة:

39. من أبرز التشوهات في التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن هو التمسك بخطابات شعبوية تنادي بتحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق من القمح، وقد تجلى ذلك في مواسم 2024 و2025 عبر توسع ملحوظ لزراعة القمح في محافظة الجوف (بمساحات تجاوزت 12 إلى 17 ألف هكتار) بدعوى تقليل فاتورة الاستيراد البالغة مليار دولار.

40. برغم الترويج لهذا التوسع كنجاح " وقد يبدو مهماً" ، إلا أن التحليل المبني على مبدأ "تكلفة الفرصة البديلة" يكشف عن كارثة استراتيجية، فالقمح محصول شره جداً للمياه، وزراعته في بيئة صحراوية تعتمد حصرياً على استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة، يعني فعلياً التضحية بالاحتياطي المائي القومي من أجل سلعة يمكن شراؤها عالمياً بتكلفة أقل بكثير، فينبغي على صانع القرار تبني مفهوم "استيراد المياه الافتراضية"، فالأمن الغذائي الحقيقي لا يعني زراعة الغذاء محلياً بأي ثمن، بل يعني امتلاك "القدرة النقدية" لشرائه ، وهو ما يتحقق حصراً عبر توجيه المياه والأراضي نحو زراعة محاصيل نقدية تصديرية ذات قيمة مضافة ترفد الخزينة بالعملة الصعبة. (وهذا هو مفهوم الاكتفاء الذاتي اقتصادياً)

5.3. من اقتصاد القات إلى نهضة البن المختص:

41. تمثل شجرة القات التشوه الهيكلي الأكبر، حيث تستهلك ثلث الموارد الجوفية، وتستحوذ على 154 ألف هكتار لإنتاج 237 ألف طن سنوياً، ورغم توفيرها سيولة نقدية سريعة للمزارعين[20]، إلا أنها مدمرة

[20] إذا تم احتساب ان عدد المتعاطين للقات "المخزنيين" (6 مليون نسمة) يستهلك كل فرد منهم في المتوسط 3$ يعني انه يومياً يتم استهلاك حدود 18 مليون $ ، هذا عدا المنتجات التكميلية للمخزن من مياه ، ومشروبات غازية ، وطاقة ، ووو ، فدورة النقد قد تصل الى 30 مليون$ في اليوم لسوق استهلاك القات وهي مشغل أساسي ومهم لكنها دورة نقدية مغلقة وداخلية، حيث لا يتم التعامل مع القات كمنتج نقدي قابل للتصدير او يمكن تحويله لمنتج آخر قابل للاستغلال والتصدير.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

للاقتصاد الكلي، فلا هي تولد نقداً أجنبياً، وتستهلك مدخلات مستوردة بالعملة الصعبة، وتقوض إنتاجية السلع الغذائية.

42. في المقابل، يمثل قطاع البن "الميزة التنافسية الاستراتيجية" الكامنة. ويشهد هذا القطاع فرصة نهضة استثنائية مدفوعة باكتشاف سلالة القهوة اليمنية (Yemenia)، وهي مجموعة جينية فريدة قادرة على التكيف مع البيئات الحارة (24-30 درجة مئوية) وبمعدلات أمطار شحيحة (200-350 ملم) تعادل 20% إلى 35% فقط من احتياجات المياه القياسية للبن عالمياً، فمأسسة سلسلة القيمة للبن، والتوجه نحو الأسواق عالية القيمة (القهوة المختصة Speciality Coffee)، كفيل بتحفيز الاستثمار الصناعي وتحويل مسار الريف اليمني اقتصادياً.

5.4. الزراعة الذكية (المائية والعمودية):

43. لا يقتصر التحول الاستثماري على تغيير التركيب للمحاصيل، بل يتطلب ثورة شاملة في أنظمة الإنتاج، أمام عجز الأراضي وتصحرها، وندرة المياه، تبرز "الزراعة في البيئات الخاضعة للرقابة" (CEA)، وتحديداً الزراعة المائية (Hydroponics) والزراعة العمودية (Vertical Farming)، كحلول تكنولوجية قادرة على تجاوز محددات الجغرافيا والمناخ، تعتمد هذه الأنظمة على زراعة المحاصيل في محاليل مائية غنية بالمغذيات دون الحاجة إلى التربة، وتتميز بكونها أنظمة مغلقة تعيد تدوير المياه بشكل مستمر، مما يؤدي إلى توفير مائي يتراوح بين 80% و95% مقارنة بالزراعة الحقلية المكشوفة، و تشهد منطقة الشرق الأوسط نمواً متسارعاً في هذا القطاع، وقد بدأ اليمن بتسجيل قصص نجاح مبشرة، عبر إنشاء صُوَبات زراعية تعمل بالطاقة الشمسية لتقليل تكلفة الطاقة، و تشير التقديرات إلى أن مشاريع الزراعة المائية يمكن أن تحقق عائداً على الاستثمار يصل إلى 65% خلال السنة الأولى، فضلاً عن قدرتها على توفير إنتاج مستمر من الخضار والورقيات على مدار العام، بمعزل عن التغيرات المناخية الموسمية.

44. يستدعي هذا النمط الإنتاجي تحويل النظرة للزراعة من كونها عملاً فلاحياً تقليدياً إلى كونها عملية صناعية-زراعية تتطلب رؤوس أموال، وتدريباً تقنياً، وبنية تحتية حديثة. وقد برز دور وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) في دعم المنشآت الزراعية ورواد الأعمال في اليمن لتبني هذه التقنيات، مما يشير إلى وجود استعداد مؤسسي أولي لتأطير هذه الاستثمارات ضمن منظومة القطاع الخاص.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

5.5. حوكمة الاستثمار والبيئة التشريعية:

45. أحد أهم أسباب بقاء الزراعة في اليمن كنشاط تقليدي هو غياب الحوكمة والتشريعات المحفزة التي تضمن انتقال هذا القطاع إلى مظلة العمل المؤسسي والشركات المساهمة. إلا أن هناك حراكاً إيجابياً شهده اليمن في محاولة لتطوير التشريعات والاستراتيجية بين العام 2024-2025 ، من ابرز ذلك:

1)	قانون الاستثمار رقم (3) لسنة 2025 (الصادر عن حكومة صنعاء)	○ يمثل القانون رؤية وطنية طموحة للانتقال بالاقتصاد من حالة الاعتماد المفرط على الواردات إلى اقتصاد قائم على الإنتاج المحلي وتوطين الصناعات، وبخاصة الصناعات الغذائية والزراعية. ○ يتكون القانون من 101 مادة تتضمن معالجات جذرية للبيروقراطية وتطرح حزماً من الحوافز الاستثنائية. ومن أبرز ملامح القانون الداعمة للقطاع الزراعي: ✓ منح المشاريع الإنتاجية إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية والضريبية على الأصول الثابتة، وقطع الغيار، ومدخلات الإنتاج طوال فترة حياة المشروع، مما يعالج عقبة ارتفاع التكاليف التأسيسية لمشاريع التقنية الزراعية. ✓ يقدم القانون حوافز إضافية تتراوح بين 75% إلى 100% للمشاريع التي تعتمد على مدخلات إنتاج محلية (مثل مشاريع التصنيع الزراعي)، والمشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، مما يشجع بقوة على دمج تقنيات الطاقة الشمسية بشكل مقنن ومؤسسي. ✓ دمج السجل الصناعي والتجاري، واعتماد بوابة إلكترونية (نافذة واحدة) لتقليص الإجراءات. ✓ يكفل القانون حماية المنتجات المحلية الزراعية من المنافسة غير العادلة للسلع المستوردة. ✓ تقديم حوافز استثنائية لأول 1000 مشروع إنتاجي، مما قد يسهم في تأسيس كيانات زراعية كبرى، كشركات إنتاج البذور، أو مزارع البيوت المحمية، أو مراكز التعبئة والتغليف للصادرات.
2)	الاستراتيجية الوطنية للزراعة ومصائد الأسماك NAFSIP 2024-2030)	○ تستهدف الاستراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر (SDG 1) والجوع (SDG 2)، و تدعم منظمة الأغذية والزراعة (FAO) هذه الخطة بتعبئة استثمارات تبلغ 260.2 مليون دولار أمريكي للسنوات 2025-2027 وحدها[21]، ترتكز الاستراتيجية على خمسة أعمدة أساسية مصممة لنقل القطاع من الإغاثة الطارئة إلى التنمية المستدامة:

[21] كما اشرت سابقاً ليس لدي اطلاع أين وصل التنفيذ لهذه الاستراتيجية، مع الوضع الاستثنائي السابق في عدن.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		✓ رفع القدرة التنافسية لسلاسل القيمة: التركيز على المحاصيل النقدية (البن، العسل، الخضار، الفواكه، والثروة الحيوانية والسمكية) وتطوير البنية التحتية لمعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتسويق التجاري. ✓ الإدارة المستدامة والذكية مناخياً: تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخياً (CSA) وإعادة تأهيل منشآت حصاد المياه والسدود الصغيرة لتأمين الري بعيداً عن استنزاف الأحواض الجوفية. ✓ الشراكة مع القطاع الخاص: وضع أطر قوية للتعاون بين القطاعين العام والخاص (PPP)[22]، لاسيما في توفير المدخلات الزراعية وخدمات البحوث والتطوير، مما يهيئ الأرضية لانخراط الشركات الكبرى في تطوير سلاسل التوريد.[23]

5.6. هندسة سلاسل القيمة الزراعية:

46. تعرف سلسلة القيمة الزراعية بأنها "مجموعة كاملة من الأنشطة والخدمات التي يتم تنفيذها لجلب منتج زراعي من مرحلة النواة "المفهوم" ، عبر مراحل الإنتاج المختلفة، والتسليم إلى المستهلكين النهائيين، والتخلص منه بعد الاستخدام"، يتضمن ذلك جميع الفاعلين (المزارعين، التجار، المصنعين، مقدمي الخدمات) والأنشطة (الإنتاج، المعالجة، التسويق) والعلاقات التي تربط بينهم.
47. ويتضح من ذلك ان هذه المنهجية تتجاوز التركيز الحصري على زيادة الإنتاج في المزرعة، بل تمتد إلى تحليل جميع المراحل والأنشطة التي يمر بها المنتج الزراعي، بدءاً من توفير المدخلات، مروراً بالإنتاج،

[22] يتطلب الانتقال الى منهجية الشراكة بين القطاع الخاص والعام ، مجموعة من المتطلبات الأساسية ، منها قانونية واجرائية ، ما يشمل تأسيس قانون فاعل للشراكة ، و وحدة شراكة فاعلة قد يكون بتأسيس بتوسيع دور هيئة الاستثمار الى هيئة الاستثمار والشراكة ، او انشاء مركز تبع الهية باسم المركز الوطني لخدمات الاعمال ، ولابد ان يتم تحول هيكلي في مؤسسات القطاع العام الى شركات (مساهمة او قابضة) شركات حكومية قابلة للشراكة مع القطاع الخاص ، كل التفاصيل هذه انشرها في مقالي (هندسة الكيانات الاقتصادية) الذي سينشر في عدد 50 لشهر مارس 2026 من مجلة الرابطة الاقتصادية.

[23] أثبت القطاع الخاص اليمني، حتى في ظل أعتى ظروف الصراع، قدرة فائقة على الصمود والابتكار. تتجلى هذه القدرة في مبادرات شركات وطنية كبرى، مثل مشروع ESPECRP الذي كان تعاون ذكي بين الوكالة SMEPS في التنفيذ و البنك الدولي WB في التمويل مع UNDP والعمل مع الجمعيات التعاونية وشركات انتاج الألبان وعلى رأس القائمة شركة عبدالجليل ردمان للتجارة والصناعة ، في بناء سلسلة القيمة للألبان في الحديدة وبالتعاون مع السلطات المحلية في رفد المصانع في الحديدة من خلال انتاج الألبان الى 150 الف لتر يومي مع كل الصعوبات التي واجهت الوصول الى تقنيات تجميع الحليب من المنتجات (المربيات) وصولاً الى الجمعيات التعاونية وإلى المصانع، وكذلك مبادرة مجموعة هائل سعيد أنعم (HSA Group)، التي قادت جهوداً أخرى في سلسلة قيمة قطاع الألبان المحلي بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وشركة (Tetra Pak)، و إلى جانب إطلاق مختبرات الابتكار الاجتماعي لدعم المشاريع الزراعية الناشئة. هذا الزخم المؤسسي هو الذي سيكفل تحويل القوانين والاستراتيجيات الورقية إلى واقع اقتصادي ملموس.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

والحصاد، والتخزين، والمعالجة، وانتهاءً بالتسويق والوصول إلى المستهلك النهائي. بهدف تحديد الفجوات ونقاط الضعف التي تؤدي إلى فقدان القيمة، ومن ثم تصميم تدخلات استراتيجية لتعظيم القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل السلسلة.

48. ويعتبر تبني هذه المنهجية مدخلاً أساسياً لوقف الفاقد المادي الذي يتراوح بين 30-40% من حجم الإنتاج اليمني. حيث تتوزع الفجوات على امتداد السلسلة كالتالي:

1)	مدخلات ما قبل الإنتاج	○ ندرة البذور المحسنة، الاعتماد على طرق تقليدية، وضعف الإرشاد الزراعي والبحث التطبيقي.
2)	مرحلة الإنتاج وما قبلها	○ لا تزال الممارسات الزراعية التقليدية هي السائدة، مع محدودية تبني التقنيات الحديثة في الري، والتسميد، ومكافحة الآفات. ○ ضعف دور الإرشاد الزراعي في نقل المعرفة والتقنيات الحديثة إلى المزارعين، بالإضافة إلى محدودية الأبحاث التطبيقية التي تستجيب لاحتياجات القطاع.
3)	ما بعد الحصاد (عنق الزجاجة)	○ أساليب حصاد بدائية، تؤدي إلى تلف جزء كبير من المحصول وزيادة نسبة الفاقد. ○ عدم وجود مرافق تخزين مبردة ومناسبة يؤدي إلى تلف سريع للمنتجات الطازجة، خاصة الفواكه والخضروات، ويجبر المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة في مواسم الذروة. ○ تدهور شبكة الطرق الريفية، وارتفاع تكاليف النقل، وانعدام وسائل النقل المبردة، كلها عوامل تزيد من مدة وصول المنتج إلى السوق وتزيد من نسبة التالف.
4)	المعالجة والتصنيع	○ قطاع شبه معدوم، حيث تُباع المنتجات بحالتها الخام دون أي قيمة مضافة تذكر ، بسبب تكلفة الطاقة (الكهرباء/الوقود). ○ وغياب مراكز متخصصة لفرز وتدريج وتعبئة المنتجات وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة يقلل من قيمتها التسويقية ويحد من فرص تصديرها.
5)	التسويق والوصول إلى الأسواق	○ يفتقر المزارعون إلى المعلومات الدقيقة حول الأسعار ومتطلبات السوق، مما يجعلهم عرضة للاستغلال من قبل الوسطاء والتجار. ○ تؤدي قنوات التسويق الطويلة وغير المنظمة إلى حصول المزارع على نسبة ضئيلة من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك. ○ تواجه المنتجات اليمنية صعوبات في النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية بسبب عدم مطابقتها لمعايير الجودة والسلامة الدولية، بالإضافة إلى التحديات اللوجستية المتعلقة بالتصدير.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

5.7. فجوة الكفاءات والبنية المؤسسية:

49. لا يمكن إصلاح سلاسل القيمة أو ترشيد الموارد المائية دون معالجة الهشاشة في بيئة العمل الداخلية للقطاع:

1)	الموارد البشرية، فجوة الكفاءات والتأهيل	○ يمثل العنصر البشري المحرك الحقيقي للتنمية، وفي القطاع الزراعي اليمني، تبرز فجوة كبيرة في الكفاءات والتأهيل تشكل عائقاً رئيسياً أمام التحديث وزيادة الإنتاجية. نحن هنا نتحدث عن بلد زراعي ، ○ فالمثير للقلق هو أن نسبة العمالة المؤهلة في هذا القطاع الحيوي تقل عن 15%، تسود ما يمكن تسميته بـ "الأمية الزراعية المهنية"، حيث يعتمد الغالبية العظمى من المزارعين والعمال على الخبرات التقليدية المتوارثة، مع معرفة محدودة بالممارسات الزراعية الجيدة (Good Agricultural Practices - GAP)، وتقنيات الري الحديثة، وأساليب ما بعد الحصاد. ○ يعاني نظام البحث العلمي الزراعي من ضعف التمويل وتشتت الجهود، مما يحد من قدرته على تطوير أصناف محسنة وتقنيات مبتكرة تتلاءم مع البيئة اليمنية. كما أن جهاز الإرشاد الزراعي، الذي يفترض أن يكون حلقة الوصل بين البحث والمزارع، يعاني من تدهور كبير في قدراته البشرية والمادية، مما يجعله غير قادر على أداء دوره بفعالية. ○ يبدو ان هناك توجه اجتماعي للأسر او تحفظ من التوجه للتعلم في العلوم الزراعية حيث نجد ان 0.8% من الشباب يتوجهون للتعلم الاكاديمي او المهني الزراعي من نسبة المتقدمين للتعلم المهني او الجامعي ، يلاحظ ذلك في العاملين في الحكومة في القطاع الزراعي ما يزيد عن 14 الف موظف المؤهلين منهم زراعياً اقل من 15% ، اضف الى ذلك انه و حتى العاملين في مجال الارشاد الزراعي ، يجيدون فنون الارشاد ، وليس لديهم معرفة بمجالات وتقنيات الزراعة الا معرفة عامة مثلهم مثل أي متابع او مهتم بالزرعة ، ونحن نتحدث عن حاجتنا الى سلاح قوي في تصميم استراتيجية تنموية زراعية فمن يصممها و ينفذها ثم يشرف عليها ويراجعها.
2)	كفاءة استخدام التقنيات الزراعية	○ الكفاءة المهنية انعكست تلقائياً على استخدام متطلبات التنمية الزراعية وتحسين البيئة الزراعية ، وخفض التكلفة الإنتاجية ، اسقط ذلك على استخدام آلات الإنتاج في اليمن كمثال استخدام الجرارات 0.6 جرار لكل هكتار مقابل 7.4 جرار متوسط الدول العربية ، و 40.6 في الدول الاوربية ، حسب الدكتور الضبيبي ، اسقط هذا على بقية تقنيات الإنتاج ، والحصاد ، وما بعد الحصاد ، وصولا الى التغليف و التوريد الى الأسواق ، انخفاض هذه الكفاءة أدى الى ان نجد 30-40% التالف من المنتجات في

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		السوق اليمني، وقس هذا على مستوى الجودة ، وينبغي الإشارة هنا ان التقنيات الزراعية تشتمل على استخدام الأسمدة ، والمبيدات ، و حتى معالجة التربة ، والحفاظ عليها ، فهي تشتمل على ما يمكن ان نسميها (تقنيات صحة الأرض والنبات) كأننا نبحث عن عيادة للأرض، كما عيادة البيطرة وعيادة الانسان.
3)	كفاءة التوعية الزراعية	○ من المتطلب الرئيسي في بلد زراعي ان يكون هناك توجه للتثقيف الزراعي ، وتنمية الاقبال على مجالات العلوم الزراعية ، وفهم متطلبات التنمية ، وكما ذكرنا حتى مراكز الارشاد الزراعي فيها الكثير من الضعف ، وهي في الاغلب تحولت الى مراكز لمتنفذين ولم تعد تقدم مهامها الا بشكل محدود جدا ، كان التلفزيون اليمني قبل الفضائيات يعرض برنامجاً أسبوعياً للتثقيف والتوعية العامة ، وتحديدا الزراعة "صور من بلادي " ، كان يقدم المعلومة بأسلوب بسيط على فهم المستوى الادراكي للمجتمع ، هل يمكن ان نفكر في نموذج افضل مع تطور وسائل التوعية والتوجيه اليوم؟
4)	كفاية وكفاءة المساحة الإنتاجية (البنية التحتية الأرضية)	○ كما تم الإشارة بأن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن بحوالي 1.5 مليون هكتار، أي ما يعادل حوالي 2-3% فقط من إجمالي مساحة البلاد. ومع ذلك، فإن المساحة المزروعة فعلياً أقل من ذلك بكثير، وتتأثر بعوامل مثل توفر المياه، والظروف الأمنية، والجدوى الاقتصادية. تواجه الأراضي الزراعية تحديات متعددة: ○ تبرز ذلك في تفتت الحيزات الزراعية او المساحات الزراعية ، هذا سبب انهيار متطلب رئيسي في التوجه الاستثماري الزراعي ، حيث واكبر المساحات الزراعية التي يمتلكها المزارعون قد لا تزيد عن هكتار من الأرض ، حيث تفتت مساحة الأرض التي امتلكها المزراع مع التوسع السكاني في الحيزات الزراعية، وانهيار وضعف التربة ،كما تعاني مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من التدهور بسبب الانجراف (المائي والريحي)، والتملح، وفقدان الخصوبة نتيجة للممارسات الزراعية غير المستدامة. ○ من جهة أخرى غياب هيكلة منظومة الزراعة ، يعتبر العمل الزراعي في مستوى الاعمال متناهية الصغر حتى الان في اليمن ، بالتالي يصعب ان يتم حوكمته، حيث واي توجه في هذا الامر يسبب ارهاقاً مادياً وزيادة في التكلفة التشغيلية ، والمتطلب البديل هي حوكمة الهيئات او المؤسسات التي تشرف عليه ، وعلى رأسها تحديدا الجمعيات الزراعية ، هذه الجمعيات التي يفترض ان تمثل هيئة لدعم المزارعين و هي في ذات الوقت مركزا للتشبيك مع الأسواق في نموذج B2B (اعمال الى اعمال)،

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		ينبغي ان تتمكن هذه المؤسسات[24] من إدارة عدد من الحيزات الزراعية الاستثمارية ، وتحديد متطلبات الإنتاج ومستويات الجودة ، وتتحمل أجزاءاً كبيرة من الخدمات اللوجستية وصولا الى السوق ، الا ان البديل العملي هو دعم الاستثمار من القطاع الخاص ، وفي غياب أي قدرة للحكومة على تحديد مساحات الأرض التي توجه للاستثمار الزراعي ، في غياب الاستراتيجية والبنية التحتية والفوقية ، و حوافز التمويل ، ... الخ.[25]
5)	البنية التحتية الخدمية	○ تلعب البنية التحتية الخدمية دوراً حيوياً في ربط مختلف مراحل سلسلة القيمة، من المزرعة إلى السوق. ويشكل ضعف هذه البنية التحتية أحد أهم معوقات تطوير القطاع الزراعي في اليمن. ✓ تعاني شبكة الطرق الريفية من حالة سيئة، مما يزيد من صعوبة وتكلفة نقل المدخلات الزراعية إلى المزارع، ونقل المنتجات إلى الأسواق. كما أن الافتقار إلى وسائل النقل المبردة يساهم بشكل كبير في زيادة الفاقد للمنتجات سريعة التلف. ✓ كما يمثل الحصول على طاقة موثوقة وبأسعار معقولة تحدياً كبيراً للمزارعين والمصنعين. إن الاعتماد على مولدات الديزل لضخ المياه وتشغيل منشآت التبريد

[24] اعتقد انه ينبغي العمل على إعادة حوكمتها وهيكلتها (الجمعيات التعاونية) وتطوير لائحتها واجراءاتها والاستفادة مما يتيحه القانون والتشريعات الخاصة بهذه الجمعيات التعاونية، حيث وينبغي التركيز ان هذه الجمعيات ليست مؤسسات غير ربحية اشرافية فقط ، بل هي مؤسسات تشبيك مع الأسواق، أي انها المسئولة عن عمليات تحديد متطلبات الجودة ، و حماية المنتج ، والربط مع الأسواق B2B ، والخدمات اللوجستية والتي تشتمل على التخزين والتغليف التسويق الزراعي شاملا التسعير والتوزيع ، وهي أيضا مدخل للانتقال الى إنشاء مؤسسات اعمال والتي تُعرف بالشركات الاجتماعية المدنية التي يمتلكها ويعمل فيها ويشرف عليها (المنتمون لهذا القطاع). هذه الشركات المدنية حتى ترى النور يتطلب العمل على تعديل (قانون الشركات 97/22 وتعديلاته والتي تشرف على تطبيقه وزارة التجارة، وقانون 98/39 قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية التي تشرف عليه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) وهذا المتطلب الحيوي سيدعم تعزيز وتنمية انشاء الاعمال ذات الابعاد التنموية كثيفة العمالة ، ويمكن ان نُعرف الشركات المدنية بحسب القوانين المعمول بها في المنطقة والعالم بأنها : (هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية) وذوي الاختصاص او المهن، هم من ينتمون لنقابات او جمعيات تعاونية، وعلى رأس القائمة المزارعين وملاك المساحات الزراعية، والرعاة (مربي المواشي الصغيرة والكبيرة).

[25] يمكنني اعتبار تجربة الفنان محمد صبحي في مسلسل " سنبل بعد المليون" فكرة واضحة لما يواجه المستثمر في القطاع الزراعي؟. شيء مزعج ان نقول اننا لا نمتلك أي توجه استثماري لهذا القطاع، ومتطلباته الأولى مساحة الأرض، ومن ثم الكفاءة!، حتى لو كان الغرض من الاستثمار هو تربية الابقار فسيختلف الامر هل الغرض الابقار للحوم او تربية الابقار لإنتاج الحليب ، ينبغي الانتباه ان مساحة الأرض ستكون اكبر في الحالة الأولى ، فلو افترضنا الحالة الثانية تربية لغرض الحليب فنحن نحتاج لتربية 1000-1500 بقرة الى مساحة لا تقل عن 5-10 هكتار ، ولها مواصفات ، ومتطلبات عمالة ، وو... هذه المساحة ستسهم في تشغيل عشرات الايدي العاملة، بل قد تكون مئات، فهل يمكن التفكير بذلك؟ مع التنبيه الى وجود تقنيات لاستغلال المساحة الزراعية منها الزراعة المائية او الزراعة من غير تربة، الا انه وفي النتيجة هذه التقنيات او غيرها تحتاج الى زيادة الكفاءة المهنية ، وتحديد النطاق من المنتجات التي يمكن ان تستغل لتحسين انتاجيتها وكميات الإنتاج منها

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		والتصنيع يرفع من تكاليف الإنتاج ويقلل من القدرة التنافسية. ويشكل التوسع في استخدام الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية) فرصة واعدة للتغلب على هذا التحدي. ✓ و هناك نقص حاد في مرافق التخزين المناسبة (خاصة المبردة) على مستوى المزارع والمناطق الإنتاجية، بالإضافة إلى غياب أسواق الجملة المنظمة التي تضمن الشفافية في الأسعار وتقلل من هيمنة الوسطاء.
6)	كفاءة اختيار الميزات التنافسية للتركيب المحصول	○ يعمل المزارعون في غياب عن ما هي المحاصيل التي يمكن ان تسهم في معالجة جزء من الفجوة السلعية المتطلبة في معالجة الميزان التجاري للاستيراد في اليمن ، وهل هذه المنتجات يمكن العمل عليها في ظل البيئة اليمنية ، وكيف يمكن تنميتها ، هذا المسعى تَحرك فيه عدد جيد من المهندسين الزراعيين ، ممن امتلكوا أعمالهم المستقلة لتطوير وتنمية المنتجات الزراعية المناسبة للبيئة اليمنية ، و تطوير الشتلات المناسبة وبجودة عالية ، كما ذكرنا قديما بافطيم في منتجه بصل بافطيم ، نذكر ما تقوم به مؤسسة م. محمد الجرادي ، والدكتور منصور المصعبي في هذا المسعى ، وهو جهد برز في عدد من المنتجات التي قدموها منها البابايا ، هذا المسعى يسهم في التخفيف من تكلفة احد ابرز المدخلات الزراعية البذور " والتي تأتي غالبا مستوردة" و الشتلات ،ينبغي ان يكون هذا المسعى مسعى من المساعي الاستراتيجية المدعومة لتنميتها وتعزيزها.
7)	كفاءة القوانين و السياسات (البيئة الممكنة)	○ تلعب السياسات الحكومية والإطار المؤسسي دوراً حاسماً في تشكيل بيئة العمل للقطاع الزراعي، فالسياسات غير الملائمة أو غياب الحوكمة الرشيدة يمكن أن يقوضا أي جهود فنية لتطوير القطاع. ○ حتى مع وجود الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030 ، فالتحدي الأكبر يكمن في ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خطط عمل تنفيذية، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، ووضع آليات واضحة للمتابعة والتقييم، بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى مراجعة وتحديث السياسات الأخرى ذات الصلة، مثل سياسات التجارة، والاستثمار، والدعم، لضمان اتساقها مع أهداف الاستراتيجية الزراعية.
8)	الإطار المؤسسي	○ يعاني الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي من تحديات كبيرة، تشمل: ✓ غياب التنسيق الفعال بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة (مثل المياه، الصناعة والتجارة، التخطيط)، وبين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ✓ وجود تداخل في المسؤوليات بين مختلف الهيئات والمؤسسات العاملة في القطاع، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وإهدار الموارد.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		✓ ضعف آليات إشراك المزارعين والقطاع الخاص في عملية صنع القرار ورسم السياسات. ✓ على الرغم من وجود قوانين جيدة في بعض المجالات (مثل قانون المياه)، إلا أن ضعف آليات الإنفاذ يجعلها حبراً على ورق.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(6) نحو رؤية استراتيجية متكاملة ومستدامة:

50. لا يمكنني تجاهل الإمكانات الكامنة في القطاع الزراعي اليمني، فهو يظل قطاعاً محورياً ومركزياً للاستقرار المعيشي. وما تم طرحه في هذه الورقة الاستكشافية يمثل إطاراً عاماً وتشخيصاً هيكلياً يتطلب البناء عليه عبر دراسات ميدانية وتطبيقية أعمق. فإحداث تحول استراتيجي حقيقي في هذا القطاع ليس مهمة جهة بعينها، بل يتطلب عملاً تكاملياً مع جهات الاختصاص الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بكل مستوياتهم بمن فيهم رواد الأعمال.

51. كما أن تمويل هذا التحول يتطلب ميزانيات استثمارية ضخمة، يمكن تأمينها من خلال توجيه عوائد القطاعات ذات الميزة التنافسية السيادية وعلى رأسها "الاقتصاد الأزرق" (الموانئ والسواحل) و"الاقتصاد الناعم" (السياحة والثقافة) لإعادة ضخها كرافعات تنموية في البنية التحتية الزراعية.

52. لقد أظهر التحليل أن التحديات التي تقف أمام الزراعة في اليمن هي تحديات "بنيوية ومترابطة"، تبدأ من ندرة المياه، وتمر بضعف سلاسل القيمة والبنية التحتية، وتنتهي بفجوة الكفاءات والقصور التشريعي. وبناءً عليه، نوصي بتبني "مصفوفة التدخلات والسياسات الاستراتيجية" التالية:

أ-	الحوكمة والسياسات الاقتصادية الكلية	1) إجراء مراجعة شاملة وتحديث للقوانين واللوائح والإجراءات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي والمائي لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والمناخية. بما يشمل تفعيل قوانين حماية الأراضي الزراعية، وتعديل قوانين الجمعيات والشركات (لتسهيل تأسيس الشركات المدنية الزراعية)، مع ضمان الإنفاذ الصارم لهذه التشريعات على أرض الواقع لخلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة. 2) ترجمة (الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2030) من وثيقة إطارية إلى خطط عمل تنفيذية، مزودة بمؤشرات أداء (KPIs) واضحة وميزانيات محددة، مع إنشاء وحدة إدارة مشاريع (PMU) مستقلة لمتابعة التنفيذ وتقييم الأثر. 3) التخلي عن أوهام "الاكتفاء الذاتي المائي" للمحاصيل الشرهة، ووقف الدعم الموجه لزراعة القمح في مناطق الاستنزاف الجوفي، واعتماد سياسة "استيراد المياه الافتراضية" (استيراد الحبوب الأساسية)، وتوجيه التمويل لإنتاج السلع النقدية عالية القيمة (البن، العسل، اللوز، التمباك وغيرها) لرفد ميزان المدفوعات. 4) إنهاء تداخل الصلاحيات بين الجهات الحكومية، وإنشاء منصات دائمة للحوار والتنسيق (Public-Private Dialogue) تضمن إشراك جمعيات المزارعين والقطاع الخاص في صنع القرار مع السلطات المعنية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

ب-	الأمن المائي والمرونة المناخية	1) التوجه نحو استثمارات سيادية في البنية التحتية المائية من خلال بناء وتأهيل السدود الاستراتيجية المناسبة، والاستثمار في إنشاء "أحواض وأنهار صناعية" عبر الاستفادة القصوى من الوديان الخصبة ومجاري السيول (السايلات) المنتشرة لحصاد مياه الأمطار وإدارتها بكفاءة. 2) دمج مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية ضمن الاستراتيجية القومية للمياه، وتحويلها من مخلفات مهدرة إلى مورد مستدام يتم توجيهه لتوسيع الرقعة الإنتاجية والاستثمار الزراعي الآمن. 3) إعلان الطوارئ المائية والتطبيق الصارم لقانون المياه لمنع الحفر العشوائي للآبار، وتفعيل لجان الأحواض المائية، ونقل مخصصات الدعم من "استخراج المياه" إلى "تقنيات الري الحديث". 4) ربط تقديم أي منح أو إعفاءات جمركية لمعدات الطاقة الشمسية بالتزام المستثمر بتركيب "شبكات ري حديثة" (تنقيط) و"عدادات مياه" لوقف النزيف الجوفي. 5) إطلاق خطة استثمارية كبرى بالشراكة مع الصناديق الدولية لنقل مشاريع حصاد المياه من المستوى الإغاثي إلى مستوى البنية التحتية، وإقرار كود هندسي إلزامي لـ "حصاد المياه من الطرق السريعة" في أي مشروع تعبيد طرق مستقبلية.
ج-	هندسة سلاسل القيمة والبنية التحتية	1) إطلاق برنامج وطني ممول لتأسيس مراكز التجميع، الفرز، والتبريد الأولي في مناطق الإنتاج لدعم المنتجات الطازجة، وتوفير خطوط ائتمان ميسرة لتطوير أساطيل النقل المبرد. (بالتعاون والعمل مع الجمعيات التعاونية والقطاع الخاص والسلطات المعنية). 2) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لإضافة قيمة للمنتجات عبر (التجفيف، التعليب، وإنتاج المركزات)، مع التركيز الصارم على المحاصيل ذات الميزة النسبية. 3) إعادة تأهيل الطرق الريفية كأولوية قصوى لتسهيل تدفق المدخلات والمخرجات، وخفض تكاليف النقل التي تسحق تنافسية المزارع.
د-	رأس المال البشري والابتكار التقني	1) تحديث مناهج المعاهد الزراعية لترتبط باحتياجات سلاسل القيمة، وتصميم برامج تدريب مكثفة للمزارعين في مجالات الري الحديث وما بعد الحصاد. 2) بناء نظام إرشاد تكنولوجي تفاعلي (عبر تطبيقات الهاتف المحمول) لتعويض النقص في الكوادر البشرية والوصول المباشر للمزارعين. 3) توجيه التمويل البحثي لحل الأزمات الميدانية حصراً، كاستنباط سلالات بذور مقاومة للجفاف والملوحة، وتقنيات تحسين صحة التربة.
ه-	الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص	1) تقديم حوافز ضريبية استثنائية لتأسيس شركات مساهمة متخصصة في "الزراعة المائية" و"الزراعة العمودية"، لضمان إنتاج مستدام وموفر للمياه بنسبة 95%.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

		2) تشجيع اندماج الحيازات الصغيرة والجمعيات التعاونية المشتتة لتشكيل كيانات تجارية مدنية قادرة على التفاوض، وتفعيل الشراكة (PPP) لإنشاء مناطق زراعية-صناعية حديثة مزودة بتقنيات التتبع (Traceability) لاختراق أسواق التصدير العالمية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026

(7) وختاماً:

53. الطريق نحو تحقيق قطاع زراعي مستدام ومزدهر في اليمن طويل، وشائك، ومحفوف بالتحديات الهيكلية ولكنه قطعاً ليس مستحيلاً. يتطلب عبور هذا الطريق إرادة سياسية صلبة، برؤية استراتيجية واضحة لا تقبل أنصاف الحلول، وتظافراً صادقاً للجهود بين مختلف الشركاء المحليين والدوليين.
54. آمل أن تكون هذه الورقة الاستكشافية المحدثة حجراً يلقى في بركة التخطيط التنموي الراكدة، وأن تساهم في إثراء الحوار الفني، وبلورة رؤية وطنية موحدة تنتشل القطاع الزراعي من نمط الإعاشة والهشاشة، لتضعه على سكة التنمية الاقتصادية الحقيقية، بما يضمن الأمن الغذائي والرخاء المستدام للإنسان اليمني.

تم

والحمد لله رب العالمين

جميع الحقوق محفوظة © 2026